دور المجتمع المدني في ترشيد الحكم و ترقية القيم الديمقراطية

الدكتورة :بن عبد العزيز خيرة
أستاذة محاضرة "ب" - قسم العلوم السياسية -
- جامعة الحاج لخضر – باتنة

ملخص:

تلعب منظمات المجتمع المدني (OSC) دورا متزايد الأهمية على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية لتحسين وتعزيز الرشادة الديمقراطية ، التي تعني الحكم الذي يتميز بالمشاركة، الشفافية، وتحسين الوصول إلى الخدمات وسيادة القانون، كما تساهم هذه المنظمات في الرفع من القدرة على التفاعل بين (الأسواق، المستويات المتدرجة للسلطات (الهيراركية)، والتفاعل الشبكي بين مختلف الفواعل)، وإعطائها القدرة على التنسيق والتنظيم الاجتماعي وحل المشكلات وتعزيز التغيير الديمقراطي.

تشارك منظمات المجتمع المدني على المستوى المحلي بكثافة في تنمية المجتمع،وفرض عناصر التمكين والاستدامة، وعلى المستوى الوطني، فإنها كثيرا ما تؤدي مجموعة من الوظائف الهامة لتحسين جودة العمليات الانتخابية والعمل البرلماني وترقية التفاعل بين السلطة التنفيذية والمواطن،من خلال تفعيل "المشاركة" وتكريسها . وعلى المستوى العالمي أيضا تقوم منظمات المجتمع المدني بوظائف الدفاع عن القيم الديمقراطية، تحقيق المواءمة بين نماذج الحكم الجديدة و المفاهيم الجديدة للديمقراطية و حقوق الإنسان ومقتضيات الرشادة الديمقراطية ،أيضا خلق أشكال جديدة من ممارسة السلطة.

Résumé :

Les organisations de la société civile (OSC) jouent un rôle de plus en plus important aux niveaux local, régional et mondial pour améliorer et promouvoir la gouvernance démocratique , c'est à dire la gouvernance caractérisée par la participation, l'amélioration de la transparence, l'accès aux services et de la primauté du droit . traitant les questions specifiques d'interaction (marchés, hiérarchies, associations, réseaux) qui contribuent à l'ordre social, la coordination et la résolution de problèmes et la promotion du changement démocratique .

Au niveau local OSC sont activement engagés dans le développement communautaire, l'amélioration des compétences pour les moyens de subsistance durables. Au niveau national, ils effectuent souvent une fonction importante pour améliorer la qualité des processus électoraux et parlementaires, Améliorer l'interaction entre l'exécutif et le citoyen, grâce à la concrétisation de la participation citoye

Au niveau mondial OSC jouent également des fonctions de défense les valeurs démocratiques , l'harmonisation des nouveaux modèles de gouvernance avec les nouveaux concepts de la démocratie et les droits de l'homme , les exigences de la gouvernance démocratique. aussi la création des nouvelles formes d'exercice du pouvoir .

مقدمة :

يثار الجدل حاليا وبقوة حول المجتمع المدني ودوره في العمليات السياسية ومستوى قيامه بهذا الدور بفاعلية وكفاءة، فقد أكد العديد من المهتمين بدراسة الحركيات التأسيسية الديمقراطية إلى دور الجهات الفاعلة غير الحكومية وغير الاقتصادية وكيفية أدائها الوظيفي المنظم والمتخصص لمجموعة من الأدوار- بكفاءة وعقلانية- في عمليات تجسيد الديمقراطية، وزيادة مشاركة المواطنين في الحياة العامة وفي مجال التنمية.

تستند هذه الدراسة إلى ضرورة الإشارة إلى وجود مستويات تفسير مختلفة ومنطق تحليل معقد ينبنى بالأساس على مجموعة من المقاربات تتميز بالتنوع والتباين في ظل المسارات غير متناسقة وغير المترابطة للمدارس النظرية ، لكنها ورغم تمايزها الأنيق –كما يقولJohn KEANE - تجادل حول المفهوم بسبب الاختلافات في الخلفية الإيديولوجية والأدوات المنهجية والأهداف العملية، ومع ذلك ينظر للمجتمع المدني باعتباره عنصرا حاسما من عناصر الديمقراطية الليبرالية، والحياة الاجتماعية ومكملا أساسيا للهيئات التمثيلية للدولة، وتتفق في تصنيف المجتمع المدني كأهم العناصر الأساسية في بناء نظام الجودة السياسية وترشيد الحكم وبناء نظام شفاف و مسؤول، وربطه بمنطق الجودة السياسية القائمة على دولة الحق والقانون و الحسبة الديمقراطية الهادفة لضبط منطق الجودة "بالفاعلية"، مع تحقيق اكبر قدر من الحاجات والمطالب المجتمعية والعقلانية[1] لتحقيق الرشادة الديمقراطية .

1- الرشادة الديمقراطية: مقاربة نظرية للمفهوم :

إن التعامل مع مفهوم الرشادة الديمقراطية Gouvernance Démocratique من الناحية المعرفية يقودنا إلى التأكيد على "التعقيد" و"التشابك" لمضامين المفهوم، فاعتمادا على التنظير المتوفر حاليا يمكن لمعالجة المفهوم على المستويين الأنطولوجي والابستمولوجي أن تقودنا إلى تحديد تصور مفاهيمي يساعد على التفسير والتحليل، وعلى تقديم افتراضات قوية تقود إلى تفكيك مفهوم الرشادة الديمقراطية، ومن ثم تفسير مضامينه.

الرشادة الديمقراطية ترتبط بالفلسفة الليبرالية التي تقوم على مبدأ تعزيز الديمقراطية وهيكلتها كهدف واضح وصريح، فخلال العقد الماضي وجدت زيادة ملحوظة في المبادرات الدولية والإقليمية التي تركز على تعزيز الديمقراطية "كقيمة"، وتعزيز المؤسسات والممارسات الديمقراطية في الدول الضعيفة والفاشلة، لتحقيق الإصلاح السياسي للأنظمة السياسية، وتكريس مبدأ التداول والتنافسية.

إنه وحسب المهتمين بالتعامل مع هذا المفهوم فالرشادة الديمقراطية تسمح بمساهمة كل الفواعل في عملية التنمية، أين أصبح وفق مبدأ الأولوية والتفوق لازما وشرطا مطلقا لها، وفي إعادة تفسيرها وتأويلها وفق المستويات التحليلية و الفواعل الجديدة التي برزت متجاوزة بذلك الاقترابات التقليدية و المنطق التحليلي الذي تتأسس عليه . يقول J.M. Châtaigner بأن الرشادة الديمقراطية تثير التساؤلات مباشرة حول "الفواعل الأساسية في عملية التنمية" وحول "الشركاء في عملية التنمية"[2] ، فإعطاء أهمية لبعض الفواعل الجديدة في عمليات الحكم ومسارات التنمية يؤدي إلى تبلور تفاعلات اجتماعية جديدة، وإلى عمليات تتم وفق معادلات جديدة .

إن التعامل مع مفهوم "الرشادة الديمقراطية" يقوم على مقاربتين تدمجان بين الطابع "العالمي" و"المحلي" (الخصوصيات المحلية)، والتأسيس لعلاقة تكاملية بين السلوك الفردي للوحدات(الدول) والسلوك الدولي (النسق الدولي)، فالدول يجب أن تكون منطقية في اندماجها في المسارات المعيارية للعولمة وذكية في بناء نسق أولوياتها[3] ، وأيضا يجب عليها أن تندمج في كل التفاعلات و المبادرات التي تقود إلى التأسيس لشبكة من الحوكمة العالمية Global governance التي تجسد و تكرس احترام الحريات الأساسية للمواطن وتحمي حقوق الإنسان وتدافع عنها وفق الأطر والمؤسسات المنظمة بذلك مع ربط المستويات التالية (المحلي/الوطني/ العالمي). يشير إذا استخدام هذا "المفهوم" لوصف الحكم كسلسلة من الممارسات والقيم المنطقية من أجل التكيف مع الأوضاع المعاصرة للحكم، والاستمرار في الانخراط في المنطق الديمقراطي، فقد أصبحت القضايا المتصلة بمعايير الحكم الديمقراطي الرشيد أساسية على الصعيدين المحلي والدولي، وللأفراد والمؤسسات وحتى الدول والحكومات.

إن نتائج هذه التفسيرات النيوليبرالية الجديدة لمفهوم الحكم و جودته تعتمد على مجموعة من المبادئ المتشابكة، حيث تدعو إلى ضرورة الانتقال من نماذج الحكم والتسيير – التقليدية - التي تهيمن عليها الحكومة والأجهزة البيروقراطية الهيراركية، إلى آخر تهمين عله الشبكات "Les réseaux" والشراكات "Les Partenariats" خاصة في القطاع العام، مع تداخل الخدمة العمومية للدولة والمجتمع المدني، وانفتاح القضايا الوطنية والدولية وتغير دور الدولة من التدخل إلى التنسيق، هذا التحول في نشاط الدولة من نموذج لدولة تصدر القوانين والمراسيم إلى نموذج الدولة تؤيد الحوار والتشاور والتكامل مع الفواعل غير الحكومية الجديدة حسب بعض المنظرين جاء في مسار ما أطلقوا عليه "الرأسمالية التنظيمية[4].

لقد برزت مساهمات جادة مكرسة لتعزيز الديمقراطية بزيادة عدد الفاعلين والمفاهيم المرتبطين بالمفهوم، وكذا ظهور جهود دولية وإقليمية لتعزيز معايير "الدولة الديمقراطية" ، وتوسيع دور الوكلاء في التأثير لتجسيد هذه المعايير، والتحقيق في الوقت نفسه من صحتها وسلامتها في تعزيز

المؤسسات الديمقراطية في الدول الضعيفة والفاشلة . و هذا ما أدى بالعديد من المنظرين إلى طرح العديد من الأسئلة الأساسية عن "الرشادة الديمقراطية" ومضامين هذا المفهوم ومكوناته الأساسية، ولماذا يعتبر هذا النوع من الحكم هو مفتاح "التنمية الإنسانية" ، وما هي الآليات العملية الكفيلة بتجسيد كل يتضمنه من قواعد وعمليات سياسية واقتصادية .

لقد أدى النقاش الواسع بين مختلف التيارات الفكرية حول طرق تحسين آليات الضبط وتحديث أساليب الحكم إلى بروز اتجاهين نظريين، يتبنى الاتجاه الاول مقاربة "الديمقراطية الاجتماعية" ببصمة نيوليبرالية ، حيث الاهتمام بالتحديث الإداري للقطاع العمومي مع خفض ملموس لتواجد "الدولة" خاصة في المجال الاقتصادي والمالي، و الاتجاه الثاني: يتبني مقاربة "الديمقراطية المشاركاتية" الهادفة إلى تحفيز المشاركة الشعبية ومنظمات المجتمع المدني وتفعيل آليات جديدة لاتخاذ القرار، كما أنها تقوم على تفضيل المشاركة الواسعة للمواطنين في الرقابة الاجتماعية وفي صنع السياسات العامة.

إن الرشادة الديمقراطية في الواقع تتأسس نظريا وامبريقيا من "الدمج" بين المقاربتين السابقتين، حيث إعطاء الأهمية للمواطنة والمشاركة الشعبية في إطار ما تتضمنه متطلبات التسيير العمومي الجديد (NGP) بالإضافة إلى استراتيجيات الخوصصة والشراكة بين العام والخاص.

2- المنطق المؤسس لمفهوم الرشادة الديمقراطية و أهم مرتكزاته .

ظهر مفهوم "الرشادة الديمقراطية" ليشير إلى عملية صنع القرار السياسي القائم على أساس التوافق الضروري للعمل الجماعي المحقق للمصالح الخاصة، ففي التسعينيات من القرن الماضي ظهر المفهوم بمضمون يهدف إلى استعراض المسارات الكلاسيكية لعمليات اتخاذ القرار، والتعدد المتزايد للجهات الفاعلة في ذلك، ومع تزايد تأثير ظاهرة العولمة وزيادة التدفقات في الموارد والقيم التي رافقتها، بدأت الدولة القومية تفقد مركزيتها في العمل السياسي والاقتصادي، ويتجلى هذا التراجع في ثلاث مجالات (العلاقات الدولية، عمليات الضبط الاقتصادي، وممارسة السلطة على المستوى المحلي).

لقد أعادت العولمة تعريف الأدوار على المستوى العالمي، وظهرت فواعل جديدة حملت حركية هذا التحول ومساراته، لاسيما فما يتعلق بموقع الدولة –القومية في إدارة العلاقات السياسية والاقتصادية على المستويين المحلي والدولي ، و هذا ما يزيد من الموارد المتاحة للفواعل غير الدولية عبر الوطنية «Les Acteurs Non-Etatiques transnationaux»، وتحويل اتجاه المسؤولية نحو الفواعل عبر الوطنية شبه الدولتية Acteurs transnationaux quasi Etatique. فكلا النوعين من الفواعل يؤدي إلى إضعاف المؤسسات الرسمية والترتيبات غير الرسمية على المستوى الوطني من جهة، ويدعم تطوير المصالح والقيم العابرة للحدود من جهة أخرى[5] ، وهذا الوضع حسب

الخبراء يبين نهاية سيادة الدولة القومية ويقوض الدور التنظيمي لها، ويعطي من جهة أخرى مشاركة أكثر للمجتمع المدني كفاعل محوري في آليات اتخاذ القرار.

تقوم الرشادة الديمقراطية على مجموعة من المرتكزات تتفاعل مع منطق القيم الديمقراطية العالمية الذي أسست له الفلسفة النيوليبرالية وروادها ومن أهمهم (M. Foucault, Mc. Grew , D. Held J.Rawls , F.V.Hayek...الخ) حيث التأسيس لبناء تصور قيمي مشترك يعكس من جهة حاجات إنسانية مشتركة (وفق المنطق الكانطي) ومن جهة أخرى منطق القوة والهيمنة الذي تكرسه سيطرة القيم الغربية.

إن هذا الترابط المعقد بين المضامين المعرفية – الابستمولوجية والعملية للرشادة الديمقراطية في صنع نماذج حكم وتسيير، يؤسس لنظرية سياسية تفسر بدقة أبعاد الحكم في الديمقراطيات الليبرالية المعاصرة، حيث إعطاء المواطنين دورا كبيرا في الإدارة العامة ورسم السياسات وتفعيل مفهوم المشاركة الديمقراطية التداولية ، والتركيز على المشاركة المباشرة والفعالة للمواطنين، وتعزيز حضور المواطن ومشاركته الدائمة في القضايا ذات الشأن العام، مما يسمح بإنتاج رأسمال اجتماعي ضروري لتحقيق التماسك والاستمرارية[6] ، مع تقسيم عملية الضبط والتنظيم بين "فواعل" متعددة وليس "فاعل" واحد، وتدعيم الميكانيزمات التشاركية[7] ، وأيضا إظهار آليات إقامة علاقات تعاونية وترابطية دائمة بين المواطن والمسؤولين المحليين وبالتالي التأسيس لشكل ديمقراطي تشاركي جديد من الحكم، الذي يتجاوز المسارات الهرمية التقليدية العمودية للحكم[8].

3- العلاقة بين المجتمع المدني و الرشادة الديمقراطية .

تؤسس الافتراضات الجديد للحوكمة لمجموعة من المقاربات السوسيوسياسية لإعادة البناء الاجتماعي وفق منظورات جديدة تتوافق والتوجهات التنظيرية حول التنمية المستدامة وحقوق الإنسان والديمقراطية المشاركاتية، حيث تسعى هذه المقاربات إلى إعادة بناء المجتمع بما يحقق التماسك الاجتماعي، وإعادة تعريف للنشاط العمومي وبناء علاقات جديدة بين السلطة العمومية والمجتمع ، فإعطاء أهمية لبعض الفواعل الجديدة - من أهمها المجتمع المدني - في عمليات الحكم ومسارات التنمية يؤدي إلى تبلور تفاعلات اجتماعية جديدة، وإلى عمليات تتم وفق معادلات جديدة ، مما أسس لقراءة جديدة للعلاقات بين (السلطة/المجتمع) كما يقول Dominique DARBON[9].

اكتسب مفهوم المجتمع المدني المزيد من الأهمية على ضوء التغيرات التي عرفتها المجتمعات الغربية الحديثة ، وأصبح مرتبطا بآليات التجسيد الديمقراطي وتحقيق التنمية و فاعلا مهما في تحقيق الحكم الراشد و تكريس الديمقراطية المشاركاتية [*] التي تشير إلى تحقيق فعلية تواجد المواطن في إدارة شؤونه و توجيه مصالحه ، كما تشير إلى امتلاك المواطن ومؤسسات المجتمع المدني (OSC)

للإمكانيات اللازمة للتأثير على نشاطات الحكومة[10] فالفواعل غير الرسمية كالمجتمع المدني تمارس رقابة مستمرة تحققها الأشكال الجديدة للمشاركة التي أصبحت تقرب المؤسسات الرسمية بالمواطن، بالإضافة إلى أنها تحسن في صور الأداء والمصداقية وتعبر بشكل شفاف وشرعي عن مصالح الفواعل الاجتماعيين والاقتصاديين، كما تحسن من الأداء الوظيفي للمؤسسات السياسية بما يسمح من تحقيق دولة القانون واللامركزية والتوازن في توزيع السلطة وممارستها وهي كلها من مظاهر "الدولة الحديثة".

في المجتمعات الديمقراطية تطرح قضية الديمقراطية المشاركاتية كحاجة وأولوية، ففي النماذج النيوليبرالية للحوكمة هناك توجهات جديدة يؤخذ بها من أجل التأسيس لفضاءات مواطنية أكثر انفتاحا وأكثر تحقيقا للتداولية، يقول (Bernard MANIN) : " ليس مجرد النقاش الموسع حول كل القضايا المهمة أو بعضها يكون ذات طبيعة تداولية، لكن قيمة النقاش تكون في مستوى فعاليته و استمراريته"، كما يقول B.MANIN بأن الديمقراطية المشاركاتية تؤدي إلى تحقيق المبادئ التالية :

- ترقية التفاعل بين السلطة التنفيذية والمواطن، من خلال تفعيل المشاركة وتكريسها "من الأعلى" (La participation par le haut) وجعلها كقيمة مجتمعية، والوصول إلى هندسة للمشاركة .

- الاعتماد على المجتمع المدني كـ"سلطة مضادة/ معاكسة" للحكومات.

- المشاركة الموسعة للمواطنين والتي تسمح بإضعاف السلطة المركزية.

- المواءمة مع نماذج الحكم الجديدة ومع المفاهيم الجديدة للديمقراطية، حقوق الإنسان ومقتضيات الرشادة السياسية.

- التأكيد على البعد العالمي للديمقراطية "كقيمة" وللحكم الراشد "كمنطق تسيير".

يعتبر إذا الهدف الرئيس للديمقراطية المشاركاتية هو محاولة تجاوز معوقات الحكم و خلق ديناميكيات تفاعلية جديدة بين الدولة و المجتمع ، و تقديم تفسيرات منطقية لفهم " الفعل العمومي " و تفسيره و رسم الحدود المنهجية و النظرية له و كذا توضيح أبعاده و خلق نموذج من "الحكم التشاركي" ، الذي يشير إلى مجموعة من الأنشطة تسمح بإنتاج أفعال مترابطة (أنشطة التنسيق ، التعاون ، ... إلخ) ، و القدرة على إنتاج التماسك / التكامل / الاندماج .

إن الحكم التشاركي ليس تطبيقا بسيطا ، بل هو "عملية " تقوم على التنسيق بين مختلف الفواعل و القطاعات خاصة (المجتمع المدني و القطاع الخاص) ، و هو ينطوي على تمكين المواطنين بحيث يمكنهم المشاركة في صنع القرارات العامة التي تهمهم[11] ، و كذا تحسين مهارات و قدرات الجهات

الفاعلة المحلية من خلال الاستحواذ على الوسائل و الأساليب التي تعزز قدرات التدخل النوعي لديها ، و في نفس الوقت مشاركتها في التنمية المحلية المستدامة .

يجد الحكم التشاركي في البعد المحلي دعامته بامتياز ، حيث يظهر أنه من غير الممكن تقويم "الفعل العمومي" و "السياسات العمومية" دون العودة إلى الفاعلين المحليين، لدرجة بدأ البعض في الحديث عن " الطغيان في المشاركة " Tyranny of participation (Cooke and Kothari)[12].

فالحكم التشاركي بناء على ما يقدمه كل من (كوك و كوثاري) ، يتجه نحو الاختلاف ، المرونة الكبيرة ، تعدد الفاعلين ، و التحول في أشكال الديمقراطية المحلية و تعقد أشكال المواطنة ، و أن تكون السلطة المحلية فاعلا مهما حقيقة كالدولة .

إن " الفعل العمومي " أصبح وفق هذا المنظور فعلا متعدد الأطراف، تداولي، عقلاني، و مرتبط إرتباطا أساسيا بمفهوم المصلحة العامة .

و يمكن من خلال الجدول التالي إبراز مكانة الحكم التشاركي في الهيكل التشاركي للحكم ، و كيف تكون درجة تأثير الفاعلين " قوية " في النمط التشاركي للحكم وفق المستويين العمودي و التشاركي للسلطة ، و التي تفرز درجتين من المواجهة (القوية و الضعيفة).

الجدول رقم (1) : الديناميكيات المحلية و التمثيلية[13]

		درجات السلطة المضادة	
		ضعيفة	قوية
بنية الحوكمة	عمودي	تضييق الخناق على النظم الفرعية للحكومة	التعددية و تباين المصالح
	تشاركي	استقطاب و محاكاة المشاركة	تقسيم السلطة و الحكم التشاركي

إذا : يعزز المجتمع المدني تحقيق الجودة السياسية التي تعني بناء نظام حكم يقوم على الأداء الفعال والعقلانية والشفافية، وعلى احترام حقوق الإنسان والتداول على السلطة والديمقراطية المشاركاتية وعلى أسس الحكم الراشد (الشفافية، المحاسبة و المسؤولية) ، كما يعزز الرأي العام ويوضح المطالب المجتمعة، ويؤسس لثقافة مدنية ووعي سياسي يساهم في تجاوز الانقسامات ويحقق

التوافق بين أفراده وفئاته . فهو عنصر أساسي و فاعل في ترشيد الحكم ، واشتراك المواطنين في إدارة الشؤون العامة، وتكريس مبدأ "المواطنة" على أساس القدرة الممنوحة لكل فرد لتأكيد حقوقه قبل السلطة الحكومية، والتعبير عن هذه المواطنة من خلال قنوات مختلفة[14].

إنه و من خلال الوظائف التي يقوم بها المجتمع المدني و تنظيماته على المستويات الثلاث (المحلي – الوطني – العالمي) فهو يكرس فعليا الأبعاد التي يتأسس عليها مفهوم الحكم الراشد والانتقال من "المركزية إلى اللامركزية" ، ومن "وتوجيه القطاع العام" إلى "التعاون بين القطاع العام والخاص" ومن "دولة إعادة التوزيع" إلى "الدولة المنظمة "[15]، و في نفس هذا الاطار يقول Olivier ROY بأن المجتمع المدني هو نموذج لبناء فضاء مدني من الأسفل، يستطيع من خلال مستوى معين من التفاعلات أن يؤسس للدولة الديمقراطية[16].

يتحدث عالم الاجتماع الأمريكي Eric Olin WRIGHT عن إمكانية تفسير هيكلة المجتمعات الحديثة انطلاقا من ثلاثة أقطاب رئيسية : منها المجتمع المدني ، فمن خلال وظيفة " المدنية " التي يؤديها هذا الأخير يتحقق التنظيم في المجتمع تدريجيا - و على فترات طويلة – ، كما يتم تجاوز كل آليات الهيمنة الدولتية ، و هذا في سلسلة من التطورات الديمقراطية الجزئية التي تقوض من سلطة رأس المال ، و تزيد تدريجيا من فعالية الحركات الاجتماعية و الفعاليات السياسية (النخب) في إرساء مبادئ الديمقراطية في كل فضاءات المجتمع عن طريق الدمقرطة démocratisation و التخفيف من الطابع الرأسمالي للاقتصاد [17].

و في نفس السياق يذهب Robert FOSSAERT إلى التأكيد على الارتباط بين نماذج الدول و نماذج المجتمع المدني ، فكل نموذج دولتي حسبه يؤسس لنموذج معين من المجتمع المدني يكون مرتبطا به وفق مؤشرات عديدة (سياسية، اقتصادية، اجتماعية) و استجابة لشبكات السلطة المنتشرة و لأشكال الهيمنة الممارسة و صور الرقابة و مستويات المركزية ، كما يبين بشكل من التفصيل الصورة التي تهيمن فيها على الدولة على المجتمع المدني ، و كذلك كيف يستطيع هذا الأخير الإحاطة و السيطرة على (المجتمع السياسي) و احتوائه و تحقيق المجتمع المنظم [18] .

4- فرضيات المجتمع المدني لتحسين نوعية الحكم و بناء تفاعلية عبر وطنية .

يشير مفهوم الحكم الى مستويات متعددة، والى اقامة شراكات على مستويات متعددة بين الفواعل الحكومية وغير الحكومية خاصة المجتمع المدني، والى تقسيم متوازن ومنطقي للمسؤوليات بين القطاعين العام والخاص، فرغم ان النظريات الكلاسيكية تقول ان مفهوم الحكم لا يمكن تمييزه من الحكومة، الا ان المقاربات الجديدة للحكومة تؤكد على التمايز بين المفهومين، فبينما الحكومة هي

مفهوم يؤسس لنظام من اجل الهيمنة، يتاسس "الحكم" حول قانون ينطبق على الفعل الحكومي و الاجراءات المتخذة بصورة جماعية.[19]

لقد أسس Michel FAUCAULT مصطلح "فن الحكم" gouvernementalité، كأساس للدولة الحديثة، حيث انه: يمثل مجموعة من المؤسسات والمعارف والعمليات السياسية المنطقية المعقدة هدفها تفكيك مفهوم الدولة وإبراز ما يحتويه المفهوم في حقيقته التاريخية من الهشاشة، والتأسيس فعليا لـ"دولة الحكومة" ، أين تتجسد السلطة المنضبطة (السلطة المتخصصة) التي تحقق فعليا الربط بين النزعة الفردية والعامة . وهنا يؤكد "فوكو" على العلاقة الجدلية بين "السلطة" و" المعرفة"، فالدولة الحديثة تكون في مؤسسات الحكومة أكثر استجابة للمتطلبات الفردية، وهي مؤسسات ايجابية تهدف إلى حماية حقوق الإنسان والمواطن وحماية أمنه وسلامته، وتأسيس دولة الحق والقانون وهي "الدولة الشرعية" التي تحكم باسم القانون لتحمي مواطنيها من الممارسات السلطوية والتي يقول فوكو بضرورة النظر إليها في شكلها الأفقي وليس العمودي، فلا يجب النظر إلى السلطة من مصدرها بل في كيفية اشتغالها من أسفل إلى أعلى.

عندما لا توفر الفواعل التقليدية (الدولة) استجابات ملائمة بسبب التزامات معينة، فحسب Faucaultهناك البديل الذي طرحته آليات الحكم النيوليبرالية بصراحة ووضوح،في تأكيدها على ازدياد "مسؤولية القطاع الخاص والمجتمع المدني" والحد من تدخل الدولة المباشر، والتأسيس لمزيج من الأنشطة والممارسات الميدانية التي تنتج أشكالا متعددة من "السلطة" في محاولة لتشكيل وتعديل سلوك الأفراد عن طريق القطاعين العام والخاص والممارسات والإجراءات التي يفرزانها، وكذا عن طريق التكنولوجيات[20]

وبذلك نؤكد على أهمية "المجتمع المدني" في امتلاك "السلطة" وممارستها "بوعي" وتحقيق الثقافة المدنية الواعية لتجسيد أهداف" الحكم السليم" وهنا نؤكد على أن عملية الانتقال في السلطة إلى المجتمع المدني الذي يصبح ممارسا أيضا لها، يحدده نمط "الفعل" الذي لا يؤثر على الأشخاص مباشرة بقد ما يؤثر في أفعالهم الخاصة، وهذا ما يسمح بالتأسيس لنمط من الحكم وفق بنية محتملة للمجال الذي يتحرك فيه الآخرون.

ان حيوية المجتمع المدني ومنظماته المتكاملة للدفاع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان وإقامة المزيد من التنمية العادلة وتحسين إدارة الحكم عن طريق اشتراط إجراءات"متعددة" متعلقة بالعدل والخدمة المدنية، واللامركزية والمشاركة الشعبية وإخضاع الحكومات للمساءلة عن أفعالها واحترام التزاماتها.[21]

إن الاعتراف بمنظمات المجتمع المدني كفاعل أساسي وكأطر تساعد على دعم و تحسين نوعية الحكم يقودنا إلى التأكيد على النقاط التالية:

- يساهم المجتمع المدني في تعزيز البيئة القانونية والمؤسسية فيما يتعلق بالتصميم والتفاعل بين مختلف المستويات الإدارية والحكومية.

- يساعد على بناء المؤسسات وتنمية القدرات على المستوى الوطني والجهوي وخاصة على المستوى المحلي، لا سيما لتنفيذ اللامركزية وتجسيد الحكم المحلي.

- من خلال الوظائف التي يقوم بها يمكن إعادة تشكيل شعبة الاختصاصات بين "الحكومة، القطاع الخاص، ومنظماته).

- إضفاء الطابع المؤسسي على المشاركة المواطنية في عمليات صنع القرار المحلي (local decision making)[22].

من خلال هذه النقاط نلاحظ بدأ التوجه شيئا فشيئا نحو مسارات معقدة من الحكم المشترك الذي يتضمن تعدد الفاعلين، التخطيط التشاركي، والسياسات الاجتماعية النشطة/الفعالة، والحوكمة الشبكية (governance Network) والتسيير العمومي الجديد. وهذا كله دلالة على أهمية الحكم الذاتي في تحسين الحكم واليات التسيير والرقابة، ذلك لان الفرضيات التي يقوم عليها الحكم هي اعتبار" الفاعلين" وعلى راسهم "المجتمع المدني" والقطاع الخاص" كمساهمين مسؤولين عن تحسين "عمليات الحكم" وجعل العلاقة بين الدولة/الحكومة، والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وبين القطاع العام والخاص علاقة "مؤسساتية" تنشئ قدرات معينة لإنتاج قيم عامة عن طريق الحكم الذاتي[23].

الواقع أن وضعية المجتمع المدني كعنصر "فاعل" في تنفيذ "الحكم الجيد" و التأسيس لنموذج حكم قائم على المشاركة والتعاون يعطي "قيمة" للحكم ويؤدي غلى اكتساب المتغيرات الهيكلية للديمقراطية المشاركاتية و التأسيس للممارسة الديمقراطية السليمة.

إن الممارسة الديمقراطية ترتبط بتمكين المواطنين من مجموعة موسعة من حقوق المواطنة التي تعتبر أساس تطور الأنظمة الديمقراطية، هذه الأخيرة عملت على زيادة تفعيل عملية المأسسة المجتمعية وتكريس أبعاد المواطنة السياسية بحيازة حق المشاركة السياسة في الانتخابات وحق الترشح، وحرية الصحافة والإعلام، وحرية تشكيل جماعات الضغط على الحكومة، والحق في المطالبة بتمثيل حكومي حقيقي وديمقراطي وانتخاب حكومة تحمي مصالح المواطنين[24]

بالنسبة لبعض الباحثين هناك تأكيد على دور الشبكة العالمية في التأسيس لنماذج حكم وفق طرق و أنماط جديدة تنتج أنواعا معينة من المعرفة و التي تؤدي في كثير من الأحيان إلى إعادة تشكيل سلوك السلوك ، وبناء هيكل جديد من الممارسات و المبادئ و القيم – كما يقول Haas-.

يمكن الحديث في هذا الإطار عن دور المجتمع المدني العالمي Global Civil Society في التأسيس لشبكات تسهل حركة المعرفة و ترتب العلاقات بين الواقع – المراكز- المتنوعة التي تثير الظروف الملائمة لإنتاج المعرفة في مجال التنمية و التغيير الاجتماعي . و في وضع رؤى جديدة لفن الحكم Governementality في إطار العلاقات الشبكية التي تظهر على النطاق العالمي .

يسعى الخبراء في مجال قراءة و قياس مستوى التعقيد الشبكي العالمي للمؤسسات الدولية و مستوى تعاونها مع الفواعل غير الدولاتية إلى التأكيد على أن المجال أصبح أكثر انفتاحا لتسهيل تدفق القيم – الموارد – وسائل التأثير لكل الفواعل على االمستوى الدولي ، و امكانياتها في التجاور السلس و البسيط و تجاوز الحدود الصلبة التي خلقتها الدولة القومية .

إن ظهور التنظيمات السياسية عبر الوطنية التي تتجاوز الدولة القومية يمكن وصفه بانه نتيجة منطقية و حتمية للسياسات الليبرالية الجديدة التي تهدف إلى إيجاد إطار للعلاقات و العمليات الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية والحد من المساعدة الدولتية و الضمان الاجتماعي ، و تؤسس في المقابل للمسؤولية الفردية و القدرة على التنظيم الذاتي و تفكيك دولة الرفاه welfare State ، و إعادة تنظيم و إنتاج توزيع الكفاءة و خلق الاطار القانوني المرن الذي يسهل عملية الانتقال إلى مجتمع المعلومات الجديد ، و كذلك إضفاء الطابع المؤسسي و خلق أشكال جديدة من الاعتماد المتبادل من المستوى المحلي إلى الاقليمي – فوق الوطني[25]

كل هذه المعطيات التي جاءت بها الليبرالية الجديدة الجديدة أسست لشبكة عالمية من المنظمات و الاتصالات غير الرسمية ، و هي جزء من منظمات المجتمع المدني و المنظمات غير الحكومية ،هذه الأخيرة تزايد دورها في معالجة الازمة العالمية البيئية ، السلام العالمي ، نزع السلاح ، الاستغلال العالمي ، مواضيع البيئة ...إلخ و كل القضايا التي تتطلب حلولا عالمية .

يؤكد كل من Cerneyو hirshو jessop بأن التنظيمات عبر الوطنية أصبحت الجهات الفاعلة السياسية الهامة ، و أن الدولة قد تحولت غلى دولة قومية تنافسية . و يؤكد Habermas على ضرورة توجه الحكومات على نحو متزايد غلى تحسين الجاذبية نحو " المحلي " و تحقيق الشروط اللازمة لهذا السباق نحو الأسفل في ظل ظروف المنافسة العالمية ، و عدم قدرة الحكومات الوطنية[26]، من اجل تحقيق اللامركزية و جعل رؤوس الاموال و الأفكار تتحرك بأكثر مرونة في فضاء الدولة من خلال وضع حوافز.

عموما : إن الحوكمة عن طريق الشبكات العالمية ، و حسب Thomas و Boli تلعب فيه المنظمات غير الحكومية الدولية INGOs تجسيدا للعالمية ، الفردانية ، السلطة العقلانية ، التقدم الإنساني ، المواطنة العالمية [27].

يتجاوز مفهوم الحكم المعاصر مفهوم الدولة، فهو حكم متعدد الطبقات يشمل ويهتم بالعمليات المحلية دون الدولتية اللا مركزية فتنظيم الكثير من التدفقات العالمية لا يحدث من خلال عمل الدولة من جانب واحد بل من خلال المشاورات الحكومية والتنسيق الدولي هذا الاخير على سبيل المثال يمكن ملاحظته في اجتماعات مؤتمرات القمةG7 والأمم المتحدة وفي التعاون بين معظم الدول الكبيرة في الحكم على مستوى العالم . و هذا كله يحدث من خلال الشبكات عبر الحكومية réseaux trans- gouvernementales في مجالات السياسات الاقتصادية والبيئية والقضائية .

حتى عند التعامل مع مفهوم الديمقراطية فالعولمة المعاصرة تدعو إلى إعادة بنائها لأن السياقات العامة تغيرت مما يتطلب مداخل جديدة للديمقراطية، بالإضافة إلى ما تم تداوله من الأسئلة الأكثر أهمية **في إطار الحديث عن الحوكمة المعاصرة عن الدور الذي يمكن أن يقوم به المجتمع المدني في تعزيز الديمقراطية لإعادة تكوين الحكم العالمي؟**

يجري حاليا تقييم إمكانات دمقرطة المجتمع المدني في ما يتعلق بإدارة العلاقات الدولية والتأسيس للشمولية أو العالمية، هناك منظورات أفرزتها مداخل دراسة ظاهرة العولمة تعرفها على أنها détrriotorisation أو كما يسميها البعض supraterritoriality[28]. والتي تشير لنوع معين من الفضاءات الإقليمية تتعايش وتتداخل مع الفضاء العالمي الأكثر شمولا.

في الاخير يمكن أن نقول أنه بنفس المنطق التحليلي الذي أفرزته هذه المنظورات يتم التعامل مع مفهوم المجتمع المدني وأدواره التي أصبحت تتجاوب مع هذه التغيرات في الناحيتين العلمية/ والعملية، فبرز المجتمع المدني العالمي كمفهوم (مهم) حاول المنظرون تكييفه مع هذه المعطيات والسياقات الجديدة ، ولهذا يجب استخدامه و التعامل معه بحذر كما يقول John KEANE[29].

خاتمة :

من خلال ما تم التطرق اليه يمكن الوصول الى مجموعة النتائج التالية :

- المجتمع المدني هوساحة للتفاعل والتنشئة الاجتماعية، وهو تلك الشبكات الاجتماعية الأكثر انتاجية لراس المال الاجتماعي، و هي تميل لتكون أكثر "أفقية" (كقوة حرة – power-free) وأكثر "شمولا" أو "تشعبا" -Cross cutting فيما يتعلق بأنماط إنتاج الولاء في المجتمع، ويمثل المصالح الحقيقية والمتساوية بين الناس فلكل شخص نفس الفرصة للتأثير على القرارات السياسية

من خلال هذه المنظمات ، فمسؤولية منظمات المجتمع المدني هو بناء مجتمعات محلية جديدة (good local communities)، لحل المشاكل الاجتماعية، وتامين الشعور بالانتماء.

- تتمثل المهمة الرئيسية للمجتمع المدني في المداولات والتعاون وتحقيق المصلحة العامة المشتركة (التعددية) رغم وجود استقطاب سياسي وتشرذم للمصالح الخاصة ، ولهذا فمن الضروري إضفاء الطابع المؤسسي على الصراعات داخل المجتمع بوصفها عنصرا ايجابيا من اجل الوصول إلى حلول توفيقية بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة.

- يسمح المجتمع المدني للدولة إمكانية إعادة تنظيم نفسها للاستجابة للتغيير الاقتصادي والاجتماعي والظروف الثقافية فيدعو Faucault إلى التأسيس لأشكال جديدة من الحكم governementality في سياق التوجهات الليبرالية لعقلنه الحكم ، وفي سياق إعادة صياغة ادوار المجتمع المدني بما يتوافق مع هذه التوجهات والتحولات الجديدة.

- إحداث التحول في طرق التفكير وممارسة السلطة في بعض المجتمعات، ونشوء عقلانية في النشاط الناتج عن الحكومة، وتوجيه السياسة الحكومية نحو تحسين رفاه السكان، مما يؤدي إلى أن يكونوا أكثر إنتاجا وانصياعا.

- عقلنة ممارسة السلطة، والربط بين الفكر وأساليب الحكم وفقا لهذه العقلانية، وتحقيق فعلية "التدخل" وفعالية "التواجد"، مع التحول الواسع نحو الحكم الذاتي self-gouvernance والتمكين للفواعل المحلية في عمليات التسيير والإدارة ورسم السياسة.

- تطوير شكل الحكم بما يحقق درجة من الديمقراطية استجابة للظروف القائمة، والتأسيس لمجتمع يتضمن دستوره تحديدا واضحا للحقوق والواجبات، بهدف إعادة تنظيم السلطة عبر مستويات متعددة من الحكومة (دون وطنية- وطنية- فوق وطنية)، أين يبدأ مسار عملية صنع القرار من التجمعات الجزئية والطوائف داخل الدولة، إلى الحكومة المركزية وليس العكس، وهذا ما يحقق حكومة وطنية أو ما يطلق عليه البعض بالحكم المشترك "governance common".

- يساهم المجتمع المدني في تعزيز البيئة القانونية والمؤسسية فيما يتعلق بالتصميم والتفاعل بين مختلف المستويات الإدارية والحكومية، كما يساعد على بناء المؤسسات وتنمية القدرات على المستوى الوطني والجهوي وخاصة على المستوى المحلي، لا سيما لتنفيذ اللامركزية وتجسيد الحكم المحلي.

- من خلال الوظائف التي يقوم بها يمكن إعادة تشكيل شعبة الاختصاصات بين "الحكومة، القطاع الخاص، ومنظماته).

- تساعد منظمات المجتمع المدني على التحكم في السلوك الانتخابي ورفع مستوى المشاركة السياسية وفرص الحراك الاجتماعي إلى أعلى فعضوية هذه التنظيمات تعطي الفرد إحساسا بأنه قادر على التأثير، والشعور بالأمن الجماعي وتزودهم بقدر لا بأس به من المهارات التنظيمية والسياسية .

- يلاحظ أن تنظيمات المجتمع المدني هي التي تحصن الفرد ضد سلطة الدولة من ناحية ، وتحصن الدولة ضد الاضطرابات الاجتماعية العنيفة من ناحية أخرى . فعضوية أحد هذه التنظيمات تتيح للفرد قدرا أكبر من الحماية في حالة انتهاك أحد أجهزة الدولة لحقوقه الإنسانية - المدنية أو السياسية - ، كما أنها تقنن السلوك الاجتماعي لأعضائها في مواجهة الدولة ، أي أنها تدير الصراع الاجتماعي الذي يكون أعضاؤها طرفا فيه بشكل سلمي منظم.

- إن تنظيمات المجتمع المدني هي التي تملأ الفراغ الذي يترتب عن تقهقر الدولة من مجالات خدمية أو إنتاجية ، وعدم قدرتها على الاستمرار بأجهزتها في التنفيذ المباشر لبرامج ومشروعات التنمية الاقتصادية.

الهوامش :

(1)- امحند برقوق، دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد "مقاربة في الحياة الديمقراطية"،**العالم الاستراتيجي** ، العدد 8 جانفي 2009، مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، ص ص 04،02.

(2)- Sévrine BELLINA , Hervé MAGRO, Violaine de VILLEMEUR, «La gouvernance démocratique». «www.creativecommons.org/licences/by-ne-nd/30/deed.fr».

(3)- امحند برقوق، مفاهيم في السياسة المقارنة الجديدة، 2009.

http://berkouk-mhand.yolasite.com/course-notes.php

(4)-David LEVI-FAUR, «the global diffusion of Regulatory Capitalism » ***ANNALS.AAPS***, N° 598, (2005/12), PP 15- 16.

(5)-Philippe.C.SCHMITTER. «La nature et le futur de la politique Comparée», ***Revue Internationale de Politique*** *Comparée* , Volume 144, 2007/4, P 6.

(6)- thomas OLK, Angar KLEIN, Yvan LEGER, «Pour un nouveau contrat social tripartite», décembre 2009 «http :www.Journal dumauss.net/spip.php ?article588».

(7)- UNDP, Rapport National sur le développement humain, 2004, pp 4-5.

(8)-Hendrik WAGENAER, «Governance, Complexity and democratic participation», ***the American Review of Public administration***, volume 37 N° 1, (March 2007), PP 20-21.

(9)-Sévrine BELLINA , op . cit .

*- يعتبر كل من . J Habermas و John Rawls من أهم من ناقش فكرة الديمقراطية المشاركاتية ، و قدما مساهمات جادة تناولت بالتفصيل هذا المفهوم ، فقد وضعا على الترتيب فكرة "العقل العام" Raison

Publique و"نظرية العدالة Théorie de la Justice" أساسا لفلسفتها السياسية ، و التي – حسبهما - يمكن أن تتجاوز من خلالها الدول "معضلات الممارسة الديمقراطية للحكم" . و يحدد كل من Habermas و Rawls ثلاثة مؤشرات Inspections وهي مصادر لإعطاء تعريفات للمنتديات الراشدة (الهجينة)، التي تعتبر الفضاء العام مجالا لتطبيق الحتميات المعرفية الديمقراطية المشاركاتية .

(10)-Lutg. G. LINDER.W, «Democracy and participation : Solutions for improving governance at the local level ?» Paper for the world bank workshop M : «Intergovernement at relations in EAST ASIA», BALI, 10- 11January 2002, p 8.

(11) - Alyson BRODY , Genre et gouvernance , Avril 2009

< http://www.ids.ac.uk/ids/bookshop/index.html>

(12) - UN , participatory governance and the millennium development goals (MDGs), New York, United Nations Publications (2008) , 1-2 November 2006 , P2 .

13) - Banque internationale pour la reconstruction et le développement " approches participative au Maroc " , Bilan d'expérience de (INDH) , 19 décembre 2007 , p 23

<http://web.worldbank.org>

(14)- Joaguin FARINOS- DASI, «le défi , le besoin et le mythe de la participation à la planification au Développement territorial durable : à la recherche d'une gouvernance territoriale efficace » , ***l'information géographique***, N°2, 2009, pp 1-2.»

(15)- Kouider BOUTALEB, «Démocratique, Etat de droit et bonne gouvernance en Afrique : le cas de l'Algérie» ? Colloque :développement durable : leçon et perspectives, Ouagadougou , 1-4 Juin 2004, p19-20.

(16)- Olivier ROY, «Asie centrale : la société en débat», *Revue internationale de politique comparée*, Vol 9, N°2 (2002) , pp 174- 175.

17 - Thomas COUTROT , « Comment sortir du capitalisme vers un socialisme civil » , 01-12-2008

< http://www.france.attac.org/Spip.php?article9274>

18 Robert FOSSAERT , La société : les classes , (Tome 1 – 6) , Paris : Editions du Seuil , 1980 .

(19)- Mwayila TSHIYEMBE , " Le role de la société civile dans la mise en place de la bonne gouvernance en Afrique " Colloque : Nancy , 14 Octobre 2007 , Institut panaafricain de geopolitique de Nancy , pp 2-4.

(20)-ANNA LEANDER , Rens VAN-MUNSTER , " Private security contractors in the debate about Darfur : reflecting and reinforcing Neo-liberal governementality" , ***International Relations*** , Vol 21 ,(2 / 2007), pp203-204.

(21)– Alionne .M.NDIAYE, « le rôle de la société civile dans la promotion d'une bonne gouvernance », Conférence organisée par la comité de coordination des institutions Nationales Africaines , Le 13-16 Aout 2002 , Kampala , Ouganda , pp2-6.

(22) – Dorothee RICHTER , Kathrin LODER , « decentralisation and local self-government », German : Federal Ministry for economic cooperation and development , Octobre 2008 , p6.

(23) – Eva Sorensen ; Peter TRIANTAFILLOU « The politics of self-governance , UK , MPG books group , 2009 , p 1 .

(24)- Mervyn FROST " Constituting human rights : Global Civi society and the society of democratic States " 1st Published 2002, NY, Routledge, pp 63-64.

25- Christian Fuchs , globalization and self organization in the knowledge – Based society ", Vienna University of technology , Triplec , 1(2) , 2003 , pp 134-135

26- Christian Fuchs , op.cit , p 134.

27- Ibid . p 135 .

28- Jan Aart SCHOLTE , « Civil society and Democracy in global governance " , Department of politics and international Studies , university of Warwick , ***CSGR Working Paper*** , N° 65/01 , January , 2001, pp 5-9.

29- John KEANE , Global civil society ; 1st published , UK , Cambridge University Press , 2003, p